اجتماع مجلس الأمن للأمم المتحدة يناقش قضية الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحار

عُقد الاجتماع الـ8457 لمجلس الأمن للأمم المتحدة في 5 فبراير/شباط 2019م بالمقر الرئيسي للأمم المتحدة بنيويورك. تناول الاجتماع قضية الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية في أعالي البحار، والقرصنة، والنهب، والاتجار بالبشر، والتهريب. وبالإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء أيضا على ضرورة تحديد الأسباب الجذرية للجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية في البحر والروابط بين الإرهاب والقرصنة والاتجار غير المشروع.

خاطب يوري فيدوتوف، الرئيس التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الاجتماع من خلال مؤتمر عبر الفيديو من المقر الرئيسي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بفيينا. وأبرز رئيس مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في كلمته، بأن الجريمة البحرية الدولية أصبحت "متطورة بشكل متزايد" – "علما بإن أعالي البحار مفتوحة لسفن جميع الدول، الساحلية وغير الساحلية، لدعم التعاون التجاري والاقتصادي الدولي، والاتصال فيما بين الشعوب والاستخدام الرشيد والمسؤول للموارد الطبيعية". وأضاف قائلاً، "إن الجماعات الإجرامية تستغل حرية الملاحة في السنوات الأخيرة". وأخبر المجلس بأن الجريمة البحرية تشمل السفن والشحنات والطواقم والأموال غير المشروعة التي تتدفق من العديد من المناطق. ومع نطاق تغطيتها الذي يمتد من البحر إلى مكاتب خفر السواحل وقاعات المحاكم والسجون، يعمل المكتب على كبح الاتجار بالكوكايين في المحيط الأطلسي، والاتجار بالهيروين في المحيط الهندي، وتهريب المهاجرين في البحر المتوسط، وأعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. في حين أكد السيد فيدوتوف على أن هذه الجرائم تشكل خطراً مباشراً لحياة الناس وسلامتهم، وهي تقوض حقوق الإنسان وتعوق التنمية المستدامة، وكما أدرك هذا المجلس، أن هذه الجرائم تهدد السلام والأمن الدوليين". وأوضح

رئيس مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إننا نعمل في البحر، حيث تعد الولاية القضائية أكثر معقدة – وغالباً ما ترتكب الجريمة خلسة ويكون نفاذ القانون عليها أمراً صعباً – على أساس خبرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والخبرة الطويلة في معالجة جميع أشكال الجريمة المنظمة والإرهاب والفساد. وأكد رئيس المكتب على دور التعاون الدولي وحثّ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تصحيح الأطر القانونية الدولية وتنفيذها بشكل فعال. وشدد كذلك على الدور الحاسم لمختلف صكوك الأمم المتحدة بما في ذلك اتفاقية قانون البحار، واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية. وأشار أيضاً إلى عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في دعم المحاكمات في كينيا وسيشيل، ومشاركته في سجن مرتكبي أعمال القراصنة المدانين، وانتهى المكتب مؤخراً من المرحلة الأولى من بناء السجون ومجمع المحكمة في مقاديشو، التي سيتم تسليمها قريباً إلى الحكومة الاتحادية الصومالية وذلك لتوفير بيئة آمنة لمحاكمة المتهمين بارتكاب الجريمة البحرية. وأكد على أهمية التعاون بين وكالته والوكالات الدولية الأخرى، في حين أثنى على دعم منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) والمنظمة البحرية الدولية، وحث الدول على تعزيز المساعدة التقنية لتقديم "الجناة الرئيسيين" إلى العدالة.

وأطلع فلورنتينا آدنيك – أوكونغا، الأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا، المجلس أيضا، مشيراً إلى أن اللجنة أنشئت في عام 2001م للحد من الجرائم عبر الوطنية في البحر والقضاء عليها في نهاية المطاف. علماً بإن الجريمة تسجل ارتفاعا في منطقة الخليج، مما يزعزع استقرار المنطقة برمتها ويهدد السلام والأمن الدوليين. وحيث تمتد السواحل على حوالي 9.650 ميل، تغطي المنطقة مساحة واسعة من الماء، لذلك لا يمكن لدولة واحدة أن تقوم بدوريتها بنجاح. وهكذا

أصبح دور اللجنة حرجة في تحديد المشكلات وتجميع الموارد وتشجيع الدول الأعضاء على تأمين حدودها البحرية.

وقدمت العديد من الدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الإفريقية (آلكو) (جمهورية الصين الشعبية، وجنوب أفريقيا، وسريلانكا، واليابان، ودولة الكويت، والسنغال وإندونيسيا) كلماتها في الاجتماع. ذكر ممثل **جنوب أفريقيا** أن الجريمة عبر الوطنية في البحر، تقوم بتصعيد النزاعات في أفريقيا وتحرم بلدها من ملايين الدولارات من الإيرادات وتُسهم في انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار بالمخدرات والبشر. بينما يرحب بالتقدم المحرز في المبادرات الإقليمية، بما في ذلك من خلال عقد البحار والمحيطات الإفريقية للاتحاد الأفريقي، دعا إلى اتباع مناهج قوية ومنسقة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وقال ممثل **سريلانكا** إن بلده، كدولة جزرية تحتل موقعا استراتيجيا في المحيط الهندي، يعترف بالطبيعة الفريدة لأعالي البحار التي تقع خارج نطاق الولاية القضائية لدولة واحدة. وأعرب عن قلقه من أن قاع البحر يتحول بسرعة إلى تشابك كابلات في قاع البحر التي لا يحكمها أحد، مما يشكل تهديدا جديدا للسلم والأمن الدوليين. وحذّر من أن "هذه الجرائم يجب ألا تُرتكب في منطقة حيث يوجد فراغ قانوني".

ولفت ممثل **اليابان** الانتباه إلى الأسباب الجذرية لارتكاب الجرائم في أعالي البحار وأشار إلى أن "الفقر وقلة الفرص" يدفعان الشباب نحو ارتكاب تلك الجرائم.

واصفاً المحيطات بمثابة كنز الموارد، أكد ممثل **جمهورية الصين الشعبية** على الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي. ودعا المجتمع الدولي إلى المشاركة بشكل نشط في بناء الموانئ وتشغيلها وصيانتها، والبنية التحتية الأخرى للدول الساحلية. وذكر أيضاً أنه من أجل

تعبئة الموارد وتعزيز التعاون الدولي، ينبغي للوكالات المعنية أن تكون على استعداد لتبادل المعلومات والمساعدة في المحاكمات الجنائية.

وذكر ممثل **دولة الكويت** أن الهجرة غير الشرعية في البحر تُعتبر من أكبر التحديات العالمية، مشيراً إلى أن الركود الاقتصادي والبطالة والفقر يمكن أن يعزز الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وانتشار الجماعات الإرهابية. وقال إن التعاون بين الدول والمنظمات الإقليمية هو "أمر ضروري". وشدد أيضاً على أن الخطوات الواردة في قرار المجلس 2442 (2018) يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع التدابير الوطنية.

وقال ممثل **السنغال** إن الجريمة البحرية هي آفة متعددة الأوجه، بما في ذلك الإرهاب والهجرة غير الشرعية والقرصنة والاتجار بالأسلحة. وذكر أن الجهود الدولية الرامية إلى ضمان الفضاء البحري الآمن يجب أن تستند إلى الإرادة السياسية الثابتة. ووفقاً للسنغال، أن الاتصال أو التواصل بشكل أفضل ومواءمة الوثائق القانونية على المستوى الدولي، سيساعد على تنسيق الإجراءات لضمان الأمن والسلامة البحريين.

وأكد ممثل **إندونيسيا** أنه يجب معالجة الجرائم المنظمة عبر الوطنية بشكل مشترك. وأشار إلى أن الجماعات الإجرامية لا تعمل فقط في البلدان التي تعاني من ضعف إنفاذ القانون أو الحكم، بل إنها تستغل الميزات الأرقى للاقتصاد العالمي: البنوك، وشبكات التجارة والاتصالات فيما بينها. ودعا إلى فهم أفضل لطبيعة الجرائم المنظمة عبر الوطنية وتهديدها، وشّجع المجلس على أن يطلب من الأمين العام تقريرا حول تحديد خيارات من أجل تعزيز التعاون. ومؤكداً على أن الدور الحاسم للآليات الإقليمية كأول المستجيبين لمثل هذه الجرائم البحرية، واستشهادا بدوريات مشتركة لحماية مضيق ملقا من جانب إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة، قال إنه ينبغي تعزيز قدرة الإدعاء العام الوطني وقدرة الإنفاذ. وأضاف أن الجرائم المتعلقة بمصايد الأسماك

تشمل جوانب جنائية، إلى جوانب حقوق الإنسان، حيث أن العديد من السفن التي ترتكب جرائم تتورط أيضاً في العمل القسري للأشخاص المتاجر بهم.